المحور الأول : قواعد الإقتباس

وينصرف معنى البحث العلمي في القانون إلى إتباع الأسس المنهجية والأصول العلمية في البحث عن حكم مسألة ، أو حكم عام أو بناء نظرية أو مبدأ في علم القانون ، بهدف معالجة وضع قائم أو استجلاء وضع يكتنفه الغموض أو تبيان الحكم العام لتلك المسألة، مع احترام قواعد الاقتباس أي التحلي بالأمانة العلمية.

أولا: مفهوم **الأمانة العلمية**

1- **تعريف** الأمانة العلمية

يقصد بالأمانة العلمية التزام الباحث بالنزاهة في نقل أفكار الآخرين ونسبة المعلومات والبيانات إلى مصادرها أو مراجعها، وأن يبين جهود الباحثين الذين سبقوه في دراسة الموضوع أو المشكلة، وينقدها بطريقة موضوعية ويبني عليها، وهذا ما يساهم في تحقيق جودة البحث العلمي وتقدم العلم.

إن الإخلال بالتزام الأمانة العلمية بقصد أو بدون قصد جريمة أخلاقية أخطر من الغش في الامتحانات، ينتهك الملكية الفكرية للغير، ويعرض الفاعل إلى جزاء تأديبي وجنائي.

2- مقتضيات الأمانة العلمية:

احترام الملكية الفكرية للآخرين من خلال الإشارة إلى مصدر المعلومات والبيانات.

الدقة في نقل أفكار الآخرين وعدم تحريفها مهما كان نوع الاقتباس المعتمد.

تمييز أفكار الآخرين عن أفكار الباحث.

الموضوعية في تناول البحث، وذلك بالتطرق إلى موضوع البحث بتجرد وحياد بعيدا عن العواطف والأحاسيس والميول الشخصية، وعرض مختلف وجهات النظر ونقدها على أسس علمية.

3- الممارسات المنافية للأمانة العلمية:

نقل المعلومات أو البيانات دون الإشارة إلى مصدرها.

تحريف أقوال وآراء الآخرين.

تزوير وانتحال النتائج.

البعد عن الموضوعية والحياد.

4- جزاء مخالفة مقتضيات واجب الالتزام بالأمانة العلمية:

في حالة مخالفة مقتضيات واجب الالتزام بالأمانة العلمية، وثبوت ذلك بالأدلة، يحال الطالب على المجلس التأديبي، ويعاقب بعقوبة تأديبية نص عليها القرار الوزاري رقم 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها تتمثل في إبطال المناقشة وسحب الشهادة المحصل عليها دون المساس بالعقوبات المدنية والجزائية المنصوص عليها في مختلف القوانين على أساس انتهاك حق الملكية الفكرية للغير.

ثانيا : قواعد الاقتباس من المراجع والمصادر

يتم التطرق في هذا العنصر إلى أنواع الاقتباس، ثم إلى حدوده.

1- أنواع الاقتباس:

الاقتباس نوعان: الاقتباس الحرفي أو المباشر، واقتباس المضمون أو غير المباشر.

أ- الاقتباس الحرفي أو المباشر:

الاقتباس الحرفي أو المباشر هو على نقل كلام المؤلف أو نص المادة أو مضمون الحكم القضائي حرفيا كما هو دون تغيير يوثق هذا النوع من الاقتباس بإتباع القواعد التالية:

وضع الكلام المنقول بين مزدوجين ، في حالة الاقتباس المتقطع توضع ثلاثة نقاط (...) بين أجزاء الفقرة أو النص أو الحكم المقتبس.

يشار إلى صاحب الفكرة أو القانون أو الحكم القضائي المقتبس منه طبقا لقواعد الإحالة والتهميش.

مثال عن اقتباس حرفي كامل : يقول على فيلالي أن : "جزاء المسؤولية المدنية هو التعويض إصلاحا أو جبرا للضرر الذي لحق بالضحية".

مثال عن اقتباس حرفي متقطع: البلدية حسب محمد الصغير بعلي هي: "الجماعة الإقليمية القاعدية في الإدارة المحلية ... والبلدية، كعنصر من عناصر المعيار العضوي الذي يقوم عليه معيار العقد الإداري، تشتمل على مختلف الهيئات والأجهزة القائمة بها".

ب- اقتباس المضمون أو غير المباشر:

اقتباس المضمون أو الاقتباس غير المباشر هو نقل مضمون فكرة أو حكم قانوني أو قضائي بأسلوب الباحث، واحتراما للأمانة العلمية يجب التقيد بالقواعد التالية في توثيق الاقتباس:

صياغة الفكرة بأسلوب الباحث ؛ مع ضرورة الحفاظ على المعنى كما هو دون تحريف أو تأويل.

الإشارة إلى صاحب الفكرة أو القانون أو الحكم القضائي المقتبس منه طبقا لقواعد الإحالة أو التهميش.

مثال عن اقتباس غير مباشر : مفاد قاعدة الجنائي يقيد المدني أن الفصل في الدعوى المدنية يجب أن يتوقف إلى حين الفصل في الدعوى العمومية.

2- حدود الاقتباس:

يعتبر الالتزام بقواعد الاقتباس أساس تحقيق الأمانة العلمية وتجنب الوقوع في السرقة والانتحال عن قصد أو عن غير قصد، حيث يلتزم الطالب بتوثيق المعلومات والأفكار التي اطلع عليها، ويتقيد بالحدود التالية في عملية الاقتباس:

لا ينقل الطالب صفحة كاملة أو جزء من البحث كفرع أو مطلب من مرجع واحد ؛ سواء باستعمال الاقتباس المباشر أو غير المباشر، حدد بعض الباحثين في مجال المنهجية مقدار الاقتباس المباشر ب: 40 كلمة، وما تجاوز ذلك يوضع بخط مغاير ، ولا يمكن اقتباس أكثر من 500 كلمة من مرجع معين إلا بإذن من المؤلف.

كما يرى بعض الباحثين في مجال المنهجية أن مجموع الاقتباس الذي يضمن جودة البحث العلمي يجب ألا يتجاوز 30% من المذكرة أو الأطروحة .

استثمار المراجع بتوظيفها بشكل متوازن، وتجنب التركيز على مرجع أو مرجعين بشكل متتابع، وإهمال مراجع أخرى بعدم الإحالة إليها أو الإحالة إليها مرة واحدة فقط.